

القطاع الفلاحي كآلية لتحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية للفترة 2000-2021

The agricultural sector as a mechanism for achieving economic diversification in Algeria: an econometric analytical study for the period 2000-2021

بوعزيز ناصر
Nacer bouaziz

جامعة 8 ماي 1945 قالمة الجزائر

bouaziz.nacer@univ-guelma.dz

*أوري سي سهام
Ourici siham

جامعة 8 ماي 1945 قالمة الجزائر

مخبر تنوع ورقمنة الاقتصاد الجزائري
ourici.siham@univ-guelma.dz

تاريخ النشر: 2023/10/31

تاريخ القبول: 2023/10/13

تاريخ الاستلام: 2023/07/06

الملخص: هدفت الدراسة إلى إبراز دور القطاع الفلاحي كآلية لتحقيق التنوع الاقتصادي بالجزائر، خاصة مع تزايد أهمية هذا الأخير و الدور الاستراتيجي الذي يلعبه في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ، و ذلك من خلال معرفة تأثير القيمة المضافة للزراعة على الناتج المحلي الإجمالي، وقد تم ذلك بواسطة الدراسة القياسية التي تمثلت في تقدير نموذج قياسي باستخدام الانحدار الخطي البسيط الذي يدرس و يحلل العلاقة بين المتغيرين التابع والمستقل، وقد خلصت الدراسة القياسية إلى وجود تأثير قوي للمتغير المستقل (القيمة المضافة للزراعة) على المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي)، و وجود علاقة توازنية في المدى الطويل بين المتغيرين.
الكلمات المفتاحية: القطاع الفلاحي، التنوع الاقتصادي، الناتج المحلي الإجمالي، القيمة المضافة للزراعة.
تصنيف JEL: E69,B22,Q19.

Abstract : the study aimed to highlight the role of the agricultural sector as a mechanism for achieving algeria's economic diversification strategic role in the composition of gdp, this is through knowing the impact of agricultural value added on gdp. And this was done by the standard study of estimating a standard model using simple linear regression that studies and analyses the relationship between the subordinate and independent variables, the standard study concluded that there was a strong impact of the independent variable (value added of agriculture) on the dependent variable (gdp), and a long-term balance between the two variables.

Key words : agricultural sector, economic diversification, gdp, value added for agriculture

JEL classification codes: Q19 ,B22,E69.

1. مقدمة:

أدى الاعتماد على الاقتصاد الأحادي في الجزائر من خلال الاستغلال المفرط لقطاع المحروقات كمورد أساسي للدخل الوطني إلى خلل كبير في الاقتصاد خاصة بعد تدهور أسعار النفط على المستوى العالمي، و هو ما جعل الجزائر تلجأ إلى تغيير استراتيجيتها الأحادية إلى التنوع الاقتصادي على غرار الكثير من الدول التي تفتنت إلى كون خيار التنوع الاقتصادي هو الحل الأمثل للخروج من عواقب الاقتصاد الأحادي، و نتيجة لذلك لابد من تفعيل دور جميع القطاعات الاقتصادية للرفع من مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي و تخفيف العبء على قطاع المحروقات، ومن ضمن القطاعات التي أولتها الدولة أهمية قصوى كبديل للنفط هو القطاع الفلاحي الذي يعتبر كأحد أهم القطاعات التي يعول عليها في تحقيق التنوع الاقتصادي بالجزائر، لذلك فقد مسته مجموعة من الإصلاحات ليكون مؤهلاً و قادراً على تحقيق الأهداف المسطرة و المرجوة.

1.1. الإشكالية: مما سبق نخلص إلى التساؤل التالي: هل يعتبر القطاع الفلاحي آلية لتحقيق

التنوع الاقتصادي في الجزائر؟

2.1. فرضيات الدراسة:

-الفرضية الرئيسية: القطاع الفلاحي آلية لتحقيق التنوع الاقتصادي

-الفرضية الفرعية الأولى: يؤثر القطاع الفلاحي على الناتج المحلي الإجمالي

-الفرضية الفرعية الثانية: للقطاع الفلاحي أهمية كبيرة في تحقيق التنوع الاقتصادي

3.1. هدف الدراسة:

-هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور القطاع الفلاحي ومساهمته في تحقيق التنوع الاقتصادي بالجزائر

-نمذجة العلاقة التي يربط بين المتغيرين الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع والقيمة المضافة للزراعة كمتغير مستقل وبالتالي تقدير نموذج قياسي لهذه العلاقة والذي يمكن استخدامه في عملية التنبؤ المستقبلي (حيث كانت معطيات الدراسة تغطي الفترة 2000-2021).

4.1. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة كونها تتناول أحد أهم المواضيع الحديثة في اقتصاديات الدول ذات المورد الوحيد والمتمثل في التنوع الاقتصادي وقد تم التركيز في هذه الدراسة على القطاع

الفلاحي كآلية لتحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر من خلال إبراز دور ومساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي وإبراز تأثيره بواسطة صياغة نموذج قياسي لغرض التنبؤ المستقبلي.

5.1. منهج الدراسة:

نظرا لطبيعة الموضوع فقد تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على وصف الظاهرة وتحليلها وكان ذلك في الجانب النظري الذي تطرقنا فيه إلى التنوع الاقتصادي يليه القطاع الفلاحي، ثم اتباع الأسلوب القياسي من خلال تقدير النموذج القياسي للدراسة عن طريق بناء نموذج قياسي لتحديد العلاقة طويلة الأمد لكل من المتغيرين الناتج المحلي الإجمالي والقيمة المضافة للزراعة لمعرفة مساهمة القطاع الفلاحي في التنوع الاقتصادي وكذا تأثير القيمة المضافة على الناتج المحلي الإجمالي، و قد تم الاعتماد على البرنامج الإحصائي الافيزوز 12 .

6.1. الدراسات السابقة:

أ) د. سفيان الشارف بن عطية (2021) دراسة بعنوان مساهمة قطاع الفلاحة في التنوع الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية وتحليلية خلال الفترة 2019/2000، و قد تطرقت الدراسة إلى مختلف الفرص و التحديات المتعلقة بالقطاع الفلاحي بالجزائر ، و كيفية جعل هذا القطاع يكون فاعلا في الاقتصاد الجزائري، وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين الفلاحة و الناتج المحلي الإجمالي و هذه النتيجة تتوافق مع النتائج التي توصلنا إليها، و أما من الناحية القياسية الفلاحة بدأت تشهد تطورا ملحوظا، نتيجة سياسة الدعم الذي انتهجته الدولة لترقية القطاع، كذلك من الناحية الإحصائية فالفلاحة تساهم بنسب ضئيلة في الاقتصاد الوطني.

ب) أ. كتمير حورية، د. بركان زهية (2018) دراسة بعنوان القطاع الفلاحي كبديل استراتيجي للمحروقات من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية (نمذجة قياسية باستخدام نموذج ARDL للفترة 1980-2016 في الجزائر) وقد تناولت الدراسة تحليل مجموعة من المؤشرات الفلاحية لغرض بناء نموذج قياسي لمعرفة أثر نمو القطاع الفلاحي على النمو الاقتصادي، وقد خلصت الدراسة إلى ضعف مساهمة القطاع الفلاحي في التنمية الاقتصادية، ووجود علاقة طردية بين القطاع الفلاحي والنمو الاقتصادي لكنها ذات تأثير ضعيف، كذلك للقطاع الفلاحي أهمية كبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

ت) يحياوي عبد الحفيظ، دراسة بعنوان القطاع الفلاحي ومحددات التنوع الاقتصادي في الجزائر (2010-2020) وقد تناولت الدراسة واقع القطاع الفلاحي في الجزائر وتأثيراته على المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري وجعله من أهم البدائل التي تحقق استراتيجية التنوع الاقتصادي، وتوصلت الدراسة إلى أنه ورغم الإمكانات المتاحة في القطاع الفلاحي إلا أنه يساهم بنسبة قليلة في الاقتصاد الوطني ولم يحقق بعد النتائج المرجوة.

2. الإطار المفاهيمي للتنوع الاقتصادي

1.2. تعريف التنوع الاقتصادي

يمكن تعريفه: "عملية تهدف إلى تنوع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة مؤيدة للدخل بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على إيرادات القطاع الرئيسي في الاقتصاد، إذ تؤدي هذه العملية إلى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى وقادرة على توفير فرص عمل أكثر إنتاجية للأيدي العاملة الوطنية وهذا ما سيؤدي إلى رفع معدلات النمو في الأجل الطويل". (الجبوري، 2016) كما يعرف أيضا على أنه: "توزيع الاستثمار على قطاعات مختلفة من الاقتصاد وذلك للحد من مخاطر الاعتماد المفرط على مورد أو قطاع واحد أو قطاعات قليلة جداً" (الجبوري، 2016) كذلك هو: "العمل على زيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي وتنوع الصادرات وتفعيل الضرائب في اقتصاد معين لتقليل المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها في حالة اعتماده على قطاع واحد". (مدوح عوض الخطيب، 2014، صفحة 6)

مما سبق يتضح لنا أن التنوع الاقتصادي هدف تسعى لتحقيقه معظم الدول النفطية فهو يُحصّن الاقتصاد ويعطيه المرونة للتكيف مع مختلف التغيرات، ويعد ضروريا للأسباب:

- التقلبات المستمرة في أسعار المحروقات التي تشكل الأساس الذي يقوم عليه الاقتصاد،
- تذبذب دخل هذه الدول وانعكاس ذلك على الانفاق العام،
- الطبيعة النافذة للمحروقات.

2.2. أهداف التنوع الاقتصادي بالنسبة للجزائر

تهدف الجزائر من خلال انتهاجها لسياسة واستراتيجية التنوع الاقتصادي إلى تحقيق ما يلي:

أ) تقليل المخاطر ورفع القيمة المضافة وتحسين الدخل، وذلك بتوجيه الاقتصاد نحو أسواق وقطاعات متنوعة أو جديدة بدلا من الاعتماد على سوق أو قطاع واحد،

- ب) تحقيق الاستقرار الاقتصادي واكساب الاقتصاد مرونة في مواجهة الازمات والصدمات،
 ت) تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات وتحسين مستوى معيشة الأفراد،
 ث) زيادة الصادرات المتنوعة أو الصادرات خارج المحروقات وإحلال الواردات،
 ج) تفعيل دور القطاع الخاص من خلال النهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة،
 ح) تحسين وتيرة التنمية الاقتصادية عن طريق تطوير مختلف القطاعات مثل الفلاحة، الصناعة،
 الأشغال وغيرها، وذلك من خلال توجيه وتشجيع الاستثمار بها،
 خ) تكوين قاعدة اقتصادية صلبة وقوية قادرة على الاستجابة لمختلف التغيرات الممكنة
 والمحتملة،
 د) إيجاد فرص عمل جديدة وإحداث تنوع في مهارات القوى العاملة (آثيرة براساد، سلمى
 رفا، د. ناصر سعيدي، 2023، صفحة 15).

3.2. آليات تحقيق التنوع الاقتصادي

تعتمد استراتيجية التنوع الاقتصادي على مجموعة من الآليات التي تختلف من دولة لأخرى حسب خاصية كل واحدة فبالنسبة للجزائر كوئها دولة ريعية يمكنها التركيز على الآليات التالية:
 أ) **تفعيل الشراكة بين القطاع العام والخاص:** حيث تساهم في تنفيذ مشاريع البنية التحتية وتحفيز النمو الاقتصادي، وتوزيع المخاطر الناجمة عن إقامة هذه المشاريع بين الطرفين، إضافة إلى تخفيض الانفاق الحكومي عن طريق الاستفادة من رؤوس الأموال التي تتوفر لدى القطاع الخاص وما يمتلكه من خبرات ومعارف في إدارة المشاريع التي يعد عنصر الوقت حاسما فيها وتقليل المدد الزمنية اللازمة لتنفيذها.

ب) **الاستثمار الأجنبي المباشر:** يعد عاملا مهما في خلق الطاقات الإنتاجية و توسيعها و زيادة مقدار الدخل و مصادره و ارتفاع مستوى الاستخدام، الأمر الذي يكرس حالة التشابك الاقتصادي، كما أن حركة الاستثمارات تعد مؤشرا من مؤشرات الاندماج في الاقتصاد العالمي، و تلعب الاستثمارات المباشرة دورا أساسيا في زيادة الإنتاجية و تغطية الأبحاث و توفير مصادر متجددة وبشروط جيدة للحصول على رؤوس الأموال الأجنبية لتمويل برامج التنمية، والاسهام في فتح أسواق جديدة للتصدير والعمل على تشجيع المنافسة بين الشركات المحلية و هو ما يؤدي إلى تحسين نوعية السلع والخدمات فضلا عن تسهيل دخول التكنولوجيا ورفع مستوى المهارات الفنية و الإدارية و زيادة التكامل بين

القطاعات و تعزيز الصادرات مما يحقق تنمية متواصلة و تنافسية عالية(بجياوي عبد الحفيظ، 2022، صفحة 499).

ت) **مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة:** حيث تؤدي المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة دورا حيويا في عملية التطور الصناعي حيث أصبحت تمثل ركيزة أساسية لاقتصادياتها، كما سارعت العديد من الدول لانتهاج سياسات اقتصادية تهدف إلى تنمية دور القطاع الصناعي في تنوع مصادر الدخل عن طريق تطوير ودعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وبالتالي تشكل الصناعات الصغيرة والمتوسطة، مدخلا مهما من مداخل النمو الاقتصادي وآلية حقيقية من آليات التنوع الاقتصادي(الشارف بن عطية، حاكمي بوحفص، 2018، صفحة 324)

3. القطاع الفلاحي في الجزائر ودوره في تحقيق التنوع الاقتصادي

يعد هذا القطاع من أهم القطاعات التي يعول عليها لأجل تحقيق سياسة التنوع الاقتصادي حيث يمكن إن تم استغلاله بالشكل الأفضل تحقيق نسبة مساهمة عالية في الناتج المحلي الإجمالي والرفع من حصته التصديرية وبالتالي التخلص من الاعتماد شبه الكلي على المحروقات،

1.3. أهمية القطاع الفلاحي: يكتسي هذا القطاع أهمية بالغة نبرز ذلك من خلال ما يلي:

- يعتبر مصدرا رئيسيا لرأس المال اللازم لدفع عجلة التنمية الاقتصادية، حيث أن الزيادة في رأس المال تحفز الاستثمار في الأنشطة المختلفة في الاقتصاد الوطني،

- يعتبر القطاع الفلاحي ركيزة للقطاع الصناعي، فهو أساس الصناعات الغذائية مثل صناعة الأجبان والألبان، ومختلف المصبرات والعصائر، وكذلك صناعة النسيج وغيرها كثير،

- يساهم القطاع الفلاحي في إنعاش التجارة الخارجية من خلال الرفع من الصادرات الفلاحية لمختلف شعب الإنتاج الفلاحي(صدام ركابي، فريدة عزازي، 2019، صفحة 279)،

- يعمل على تحقيق الأمن الغذائي، وهو بذلك يخفف من فاتورة الاستيراد ويحقق إحلال الواردات على الأقل على مستوى القطاع،

- يتمتع نسبة عالية من البطالة عن طريق استقطاب حجم عمالة كبير من اليد العاملة الكلية،
- المنتجات الزراعية الوطنية لديها تميز في الأسواق الدولية كونها منتجات بيو (منتجات عضوية).

2.3. دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنوع الاقتصادي بالجزائر

بذلت الجزائر منذ الاستقلال جهودا كبيرة من أجل تفعيل دور قطاع الفلاحة وتطويره وذلك من خلال الاستفادة من أحدث التكنولوجيا التي يمكن توفرها، والعمل على تحسين مردودية هذا القطاع الحيوي، من أجل تحقيق الاكتفاء الغذائي وتحقيق فائض التصدير وفق المعايير الدولية، وهو ما يدفع بهذا القطاع لرفع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بما يحقق مستوى مقبول من التنوع الاقتصادي وتخفيف الضغط على المحروقات، ومن أجل معرفة دور هذا القطاع في تحقيق التنوع الاقتصادي، يجب قياس المؤشرات الدالة على ذلك من خلال:

(أ) مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي: ويمكن معرفة ذلك من خلال:

-نسبة مساهمة قطاع الفلاحة في الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2000-2021):

جدول رقم(01) نسبة مساهمة قطاع الفلاحة في الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2000-2021)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
النسبة%	8,40	9,70	9,20	9,80	9,40	7,70	7,50	7,60
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
النسبة%	6,60	9,30	8,50	8,10	8,80	9,90	10,3	11,6
السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021	/	/
النسبة%	12,2	11,8	11,9	12,3	14,1	13,0		

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على(<https://data.albankaldawli.org>, 2023)

نلاحظ من النسب الواردة بالجدول أن مساهمة قطاع الفلاحة في الناتج المحلي الإجمالي شهد ارتفاعا ملحوظا وبشكل مستمر، ثم شهد انخفاضا وتذبذبا خلال الفترة 2005-2010 ثم عاد ليرتفع مجددا على طول الفترة 2011-2021 وهو ما يفسر تفتن المهتمين إلى أهمية القطاع والعمل على الرفع من مردوديته.

-القيمة المضافة لقطاع الفلاحة بالأسعار الجارية:

جدول رقم (02) القيمة المضافة للفلاحة بالأسعار الجارية (الوحدة مليار دولار)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
القيمة	6,40	5,34	5,24	6,66	8,06	7,94
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011
القيمة	8,83	10,22	11,26	12,82	13,65	16,22

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017
القيمة	18,34	20,66	21,99	19,22	19,52	20,00
السنوات	2018	2019	2020	2021	/	/
القيمة	20,77	21,19	20,50	21,25		

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على (<https://data.albankaldawli.org>، 2023)

التفسير: القيمة المضافة لقطاع الفلاحة (ورغم التذبذب الذي مس الفترة من 2000 - 2005) كانت في تزايد وارتفاع وهو ما يعكس نجاح الخطط الاستثمارية والسياسة الإنمائية للقطاع.

ب) مساهمة القطاع الفلاحي في تنويع الصادرات: تعتبر مساهمة القطاع الفلاحي من المؤشرات المهمة التي تقيس مدى فاعلية الفلاحة في التنويع الاقتصادي، وفيما يلي جدول للصادرات الزراعية للفترة 2001-2020

جدول رقم (03) نسبة مساهمة الصادرات الفلاحية في الصادرات الكلية (الوحدة مليار دولار)

السنة	الصادرات الكلية	الصادرات الزراعية	الصادرات الغذائية	نسبة الصادرات الفلاحية إلى الكلية %
متوسط الفترة 2005-2001	16389,58	3293,10	2365,26	35
2007	56844,86	180,85	91,64	0,35
2008	76825,75	302,54	124,85	0,55
2009	45189,34	208,51	116,29	0,72
2010	45189,34	208,51	116,29	0,72
2011	45189,34	208,51	116,29	0,72
2012	71865,80	840,03	604,33	2
2013	47998,49	561,05	403,63	2
2015	34796,60	648,1	221,3	2,5
2016	30027,6	867,3	349,1	4,1
2017	35191,1	756,8	328,3	3,1
2018	41797,3	1239,4	342,9	3,8
2019	35823,5	1299,8	410,6	4,8
2020	22483,1	1404,6	477,6	8,4

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على (المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، 2021)

نلاحظ من الجدول رقم (03) أن مساهمة القطاع الفلاحي في الصادرات الكلية وإن كانت تبدو ضعيفة نسبيا إلا أنها في تزايد مستمر مما يشير إلى نجاح الإصلاحات المطبقة على القطاع الفلاحي بالجزائر وهو ما يدعو إلى ضرورة الاستمرار في تحسين جودة أداء القطاع كما يجب التركيز أكثر على هذا القطاع ودعمه للرفع من مردوديته، وبذلك يعد القطاع الفلاحي فاعلا في سياسة التنويع الاقتصادي ويعمل على تحقيق ذلك في المستقبل القريب.

أ) الإجراءات المتخذة من قبل الدولة للنهوض بقطاع الفلاحة: تمثلت في:

- إنشاء ديوان يعنى بتنمية الزراعات الصناعية في الجنوب والمناطق الصحراوية والإسراع في ربط الفضاءات الفلاحية ومشاريع الاستثمار ذات الصلة بالفلاحة وبالطاقة الكهربائية والموارد المائية وضرورة الإطلاق الفعلي للزراعات السكرية والزيتية والذرة، لتخفيف الاستيراد،

- توسيع المساحات المسقية، مع الاعتماد على تقنيات ووسائل السقي الفلاحي العصرية لرفع الإنتاج الوطني من الحبوب والحد من استيرادها وكذلك بوضع سياسة وطنية للتخزين تساهم في المحافظة على الثروة الوطنية،

- تقييم وضعية العقار الفلاحي في كل الولايات والإسراع في تسوية الوضعية القانونية للأراضي الفلاحية وحمايتها واستغلالها بالطرق المثلى مع انتهاز طرق تسيير مبنية على تسهيل الإجراءات والعصرنة للنهوض بالقطاع الفلاحي،

- تشجيع استعمال البذور المنتجة محليا وتعميم استعمالها في 80 بالمائة من المساحة المزروعة وتوسيع المساحات الفلاحية المسقية بأكثر من 20 ألف هكتار عبر 33 ولاية، إضافة الى وضع إجراءات قانونية تسهل منح رخص حفر الابار ودعم هياكل التبريد بإنجاز 13 مشروعا بقدرة تبريد 158 ألف متر مكعب وكذا تقديم تسهيلات من خلال انشاء شبك موحد على مستوى تعاونيات الحبوب والبقول الجافة،

- العمل على تطوير الفلاحة وعصرنتها عبر مقارنة تنموية واقعية، أساسها النجاحة في التسيير وعمادها الابتكار عن طريق مراكز البحث والمؤسسات الناشئة والصغيرة وتوفير المناخ الملائم لعمل جميع الفاعلين في قطاع الفلاحة من فلاحين وموالين ومستثمرين حقيقيين وباحثين في مخابر فلاحية علمية عصرية متطورة،

- الحفاظ على الثروة الغابية، وإحياء مناطق الهضاب العليا،

-تشجيع المستثمرين في الصناعات التحويلية وتشجيع الفلاحين على تحسين جودة الإنتاج وكذا تبني منهجية تحديث وعصرنة الاستثمارات مع السعي إلى دمج المعرفة والرقمنة في برامج التنمية الفلاحية والريفية وكذا تقديم تسهيلات للمستثمرين وتوفير بيئة ملائمة من خلال تعزيز وتكثيف نظام الضبط الاقتصادي الفلاحي وترسيخ دور التنظيمات المهنية وتفعيل التعاونيات الفلاحية (https://www.aps.dz/ar/economie، 2023).

4. الدراسة القياسية (تأثير ومساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي)

نحاول من خلال هذه الدراسة القياسية إبراز دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنوع الاقتصادي وذلك بمعرفة تأثير القطاع الفلاحي ومدى مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر عن طريق صياغة النموذج القياسي المناسب، فالنموذج المراد صياغته يشمل متغيرين أحدهما تابع والآخر مستقل حيث أن الناتج المحلي الإجمالي هو المتغير التابع والقيمة المضافة للزراعة هي المتغير المستقل، وسوف نقوم بالدراسة للفترة من سنة 2000 إلى 2021، إذ تم الحصول على بيانات الدراسة من قاعدة البيانات للبنك الدولي بالنسبة للمتغيرين،

1.1.4. النموذج ومتغيرات الدراسة:

بما أن الدراسة القياسية تعتمد على السلاسل الزمنية لبلد واحد فالبرنامج الاحصائي الأنسب للدراسة هو الافيز (اعتمدنا في الدراسة افيز 12).

وتتمثل متغيرات الدراسة في متغيرين إثنيين وفق ما سبق ذكره هما: الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع والقيمة المضافة للزراعة كمتغير مستقل.

الجدول رقم (04) يشمل بيانات الدراسة بالأسعار الثابتة (الوحدة مليار دولار)

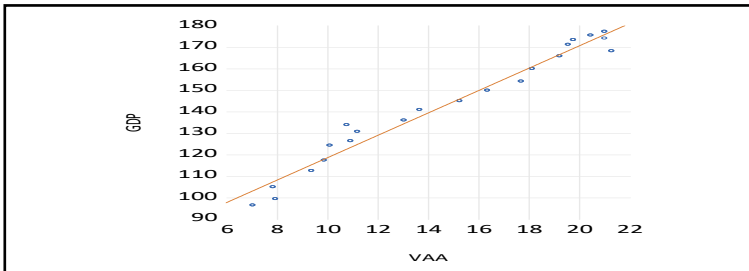
السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الناتج المحلي الاجمالي	96.58	99.48	105.05	112.61	117.45	124.38
القيمة المضافة للزراعة	7.03	7.93	7.83	9.36	9.86	10.09
السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الناتج المحلي الاجمالي	126.50	130.80	133.94	136.08	140.98	145.07
القيمة المضافة للزراعة	10.91	11.18	10.76	13.03	13.66	15.25
السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الناتج المحلي الاجمالي	150.00	154.20	160.06	165.98	171.29	173.52
القيمة المضافة للزراعة	16.35	17.69	18.13	19.22	19.56	19.76

السنة	2018	2019	2020	2021	/	/
الناتج المحلي الاجمالي	175.60	177.36	168.31	174.20		
القيمة المضافة للزراعة	20.45	21.00	21.28	21.00		

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي

(أ) العرض البياني للمتغيرات: بعد إدخال البيانات إلى برنامج إفيوز12، نقوم كخطوة أولى بالعرض البياني لكلا المتغيرين:

الشكل رقم (01) انتشار بيانات المتغيرين



المصدر: مخرجات برنامج افيز12

(ب) صياغة العلاقة بين المتغيرات: من خلال شكل توزع وانتشار البيانات يتضح أن العلاقة التي تربط المتغيرين السابقين هي علاقة خطية يمكن صياغتها رياضيا كما يلي:
 $gdp = f(vaa)$ من الشكل $X = F(Y)$ ، حيث:

gdp هو الناتج المحلي الإجمالي، vaa هي القيمة المضافة للزراعة.

نقوم بتحويل النموذج الرياضي إلى نموذج إحصائي كما يلي: $gdp = \beta_0 + \beta_1 Vaa + \varepsilon_1$ حيث: β_0 ، β_1 هي المعاملات المراد تقديرها، و ε هو الخطأ العشوائي.

2.4. اختبار استقراريه السلاسل الزمنية أو ما يعرف باختبار السكون أو جذر الوحدة: ويعتبر هذا الاختبار أولى خطوات التحليل القياسي للبيانات، حيث أكدت الدراسات أن معظم السلاسل الزمنية غير مستقرة في مستوياتها أي أنها غير ساكنة وبالتالي تحتوي على جذر الوحدة (unit root)، وهو ما يؤدي إلى وجود ارتباط زائف ومشاكل في التحليل والاستدلال القياسي ما يؤثر على دقة قياس متغيرات النموذج، ولذلك فإن إجراء هذا الاختبار ضروري للتأكد من سلامة البيانات (طهراوي فريد، 2017، صفحة 14).

إن أهم اختبار يؤكد ما إذا كانت السلسلة الزمنية مستقرة أم تحتوي على جذر الوحدة أي وجود ارتباط ذاتي للمتغيرات، هو اختبار ديكي فولر (Augmented Dickey- Fuller)

(Test) وهو ما يصطلح عليه ب ADF ولا إجراء هذا الاختبار يجب أولاً اختيار فترة الإبطاء والنموذج المناسب للدراسة من خلال تطبيق القاعدة التي جاء بها كل من Sosvilla-Rivero و Doldado-Jenkinson عام 1990 حيث يتم تحديد إذا ما كان النموذج يحتوي إما:

- وجود اتجاه عام وقاطع (الحد الثابت)،

- وجود قاطع فقط،

- عدم وجود أي من القاطع والاتجاه العام.

- حددت فترة الإبطاء المناسبة ب 4 وفق اختبار (schawars information criterion)

* اختبار استقرار السلسلة الزمنية للناتج المحلي الإجمالي في مستواها الأصلي

فرضية العدم: السلسلة الزمنية للمتغير gdp تحتوي على جذر الوحدة باستخدام قيمها الأصلية

الفرضية البديلة: السلسلة الزمنية للمتغير gdp مستقرة (لا تحتوي على جذر الوحدة)

فكانت النتائج المتحصل عليها بناء على برنامج افيز 12 كما يلي:

عند إجراء الاختبار للنماذج الثلاثة وجد أن النتائج غير معنوية، وإحصائية ديكي فولر أكبر من

جميع القيم الحرجة عند مستويات المعنوية 1%، 5%، و 10% معنى ذلك نقبل فرضية العدم

أي أن السلسلة الزمنية غير مستقرة عند مستواها الأصلي،

* اختبار استقرار السلسلة الزمنية gdp عند الفرق الأول: نلاحظ من مخرجات برنامج

افيز 12 أن: القاطع أو الحد الثابت معنوي فهو يساوي 0.0082 وبالتالي نقبل هذا النموذج

ونقوم بتفسير النتائج كما يلي: لدينا $prob^* = 0,0085$ وهذه القيمة معنوية عند مستوى معنوية

5% كما أنه يجب أن تكون قيمة إحصائية ديكي فولر أقل من جميع القيم الحرجة حتى

نستطيع الحكم أنها معنوية وذلك حسب العالم (MacKinnon 1996) من خلال اختبار

one-sided p-values وهنا لدينا إحصائية ديكي فولر $= -3.883479$ وهي أصغر من

جميع القيم الحرجة، ونقارنها مع القيمة الحرجة الموافقة لمستوى معنوية 5% حيث تساوي -

3.020686 وبالتالي يتحقق الشرط (قيمة إحصائية ديكي فولر -3.883479 وهي أقل

من -3.020686) ومنه نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة أي أن السلسلة

الزمنية للناتج المحلي الإجمالي مستقرة أو ساكنة عند الفرق الأول.

* اختبار استقرار السلسلة الزمنية للقيمة المضافة للزراعة في مستواها الأصلي،

فرضية العدم: السلسلة الزمنية للمتغير vaa تحتوي على جذر الوحدة باستخدام قيمها الأصلية

الفرضية البديلة: السلسلة الزمنية للمتغير vaa مستقرة (لا تحتوي على جذر الوحدة)

نلاحظ من النتائج المتحصل عليها من برنامج افيز 12 بعد اجراء الاختبار للنماذج الثلاثة وجد أن النتائج غير معنوية، وإحصائية ديكي فولر أكبر من جميع القيم الحرجة عند مستويات المعنوية 1%، 5% و 10% معنى ذلك نقبل فرضية العدم أي أن السلسلة الزمنية تحتوي على جذر الوحدة بمعنى أنها غير ساكنة (غير مستقرة) عند مستوياتها الأصلية،

*اختبار استقرار السلسلة الزمنية **vaa** عند الفرق الأول: نلاحظ من مخرجات برنامج افيز 12 أن: القاطع معنوي فهو يساوي 0.0028 وبالتالي نقبل هذا النموذج ونقوم بتفسير النتائج كما يلي: لدينا $prob^* = 0.0009$ وهذه القيمة معنوية عند مستوى معنوية 5%، كذلك قيمة إحصائية ديكي فولر = -4.934690 وهي أصغر من القيمة الحرجة -3.02068 عند مستوى معنوية 5% وبالتالي نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة ومنه السلسلة الزمنية **vaa** لا تحتوي على جذر الوحدة وهي ساكنة أو مستقرة عند الفرق الأول.

جدول رقم (05) نتائج اختبار الاستقرار أو جذر الوحدة لديكي فولر

المتغيرات	عند المستوى الأصلي	عند الفرق الأول
	إحصائية ديكي فولر	النتيجة
Gdp	-1,923898	غير مستقرة
Vaa	-0,898607	غير مستقرة
		النتيجة
		إحصائية ديكي فولر
		مستقرة
		مستقرة

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج افيز 12

- تحديد درجة تكامل المتغيرات: بما أن المتغيرين مستقرين عند الفروق الأولى، فإنه يمكننا الحكم أنها متكاملة من الدرجة الأولى، ونلخص ذلك في الجدول أدناه،

جدول رقم (06) يوضح درجة تكامل المتغيرين

المتغيرات	درجة التكامل
الناتج المحلي الإجمالي (gdp)	I(1)
القيمة المضافة للزراعة (vaa)	I(1)

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج افيز 12

3.4. تحليل التكامل المشترك لأنجل و غرنجر:

إن عدم استقرار بيانات السلاسل الزمنية يمثل مشكلة في التحليل والاستدلال الإحصائي حيث أنه يقود إلى نتائج زائفة، غير أن أنجل و غرنجر Engle-Granger وجدا عام 1987 أنه يمكن أن تقود السلاسل الزمنية إلى نتائج غير زائفة أي نتائج مقبولة إذا كانت درجة التكامل بين البيانات واحدة، ونلاحظ من النتائج السابقة أن بيانات السلسلتين مستقرة عند الفروق الأولى

أي درجة التكامل بين البيانات واحدة، وهو ما يعني أن السلاسل الزمنية موضع الدراسة لها علاقة توازنه في الأجل الطويل على الرغم من اختلالها في الأجل القصير، لتحقيق التكامل المشترك بين المتغيرين vaa و gdp حسب انجل و غرنجر لابد من تحقق شرطين: **الشرط الأول**: أن تكون السلاسل الزمنية للمتغيرين مستقرة من نفس الدرجة وهذا الشرط يحقق فهي مستقرة من الدرجة $I(1)$ ،

الشرط الثاني: استقرار البواقي الناجمة عن تقدير العلاقة بين المتغيرين بطريقة المربعات الصغرى -**المرحلة الأولى (مرحلة انحدار التكامل المشترك)**: وهي تقدير العلاقة التوازنية في المدى الطويل وتتمثل في تقدير معادلة الانحدار بطريقة المربعات الصغرى، والهدف من ذلك هو نمذجة العلاقة بين المتغير التابع أو متغير الاستجابة وهو الناتج المحلي الإجمالي، والمتغير المستقل وهو القيمة المضافة للزراعة، وبالتالي إيجاد الدالة التي تربطهما،

*تقدير العلاقة بين المتغيرين: يتم ذلك من خلال برنامج افيزوز 12 وفق الآتي:

الشرط الأول: أن تكون السلاسل الزمنية للمتغيرين مستقرة من نفس الدرجة وهذا الشرط يحقق فهي مستقرة من الدرجة $I(1)$ ،

الشرط الثاني: استقرار البواقي الناجمة عن تقدير العلاقة بين المتغيرين بطريقة المربعات الصغرى -**المرحلة الأولى (مرحلة انحدار التكامل المشترك)**: وهي تقدير العلاقة التوازنية في المدى الطويل وتتمثل في تقدير معادلة الانحدار بطريقة المربعات الصغرى، والهدف من ذلك هو نمذجة العلاقة بين المتغير التابع أو متغير الاستجابة وهو الناتج المحلي الإجمالي، والمتغير المستقل وهو القيمة المضافة للزراعة، وبالتالي إيجاد الدالة التي تربطهما،

(أ) تقدير العلاقة بين المتغيرين: يتم ذلك من خلال برنامج افيزوز 12 وفق الآتي:

الجدول رقم (07) يوضح نتائج تحليل نموذج الانحدار الخطي البسيط للمتغيرات vaa و gdp

Dependent Variable: GDP Method: Least Squares Date: 04/01/23 Time: 15:35 Sample: 2000 2021 Included observations: 22				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	66.74493	3.326495	20.06464	0.0000
VAA	5.200422	0.216091	24.06593	0.0000

المصدر: مخرجات برنامج افيزوز 12

ب) تحليل النموذج وفقاً للمعيار الاقتصادي: نلاحظ من النتائج الواردة بالجدول أن:
 * إشارة الثابت β_0 موجبة = 66.74493 وهي متوافقة مع النظرية الاقتصادية، كما تعبر عن قيمة الناتج المحلي الإجمالي عندما تساوي القيمة المضافة للزراعة الصفر،
 * إشارة معامل المتغير المستقل (vaa) موجبة معنى ذلك أن العلاقة طردية بين vaa وgdp كما أن زيادة القيمة المضافة للزراعة بقيمة 1% يترتب عليه زيادة في الناتج المحلي الإجمالي ب 5,2،
 * القيمة الاحتمالية = 0 وهي أصغر من 1% أي أنها معنوية ومعنى ذلك أن للقيمة المضافة للزراعة تأثير قوي جداً على الناتج المحلي الإجمالي عند مستوى 1% أي بدرجة ثقة 99%،
 * يظهر معامل التحديد (R-squared (R^2) أي أن هناك علاقة معنوية موجبة بين المتغير التابع gdp والمتغير المستقل vaa حيث قدرت قيمته ب 0,966 كما كانت قيمة R-squared المعدل = 0.964 وبالتالي فإن معامل التحديد يدل على أن 96% من التغيرات في الناتج المحلي يفسرها التغير في القيمة المضافة للزراعة والنسبة المتبقية والتي = 4% تفسرها عوامل أخرى،

ت) اختبار صلاحية النموذج: سوف نحري اختبارين

* الاختبار الأول: الفرضية العدمية: النموذج غير مناسب

الفرضية البديلة: النموذج مناسب

بما أن قيمة احصائية Fisher = 579,1691 وقيمة احتمالية = 0 أقل من 1% مما تدل على أنها معنوية أي أن F المحسوبة أكبر من F الجدولية ومنه نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة وعليه نقول إن النموذج مناسب للتحليل وهو ما يدل على معنوية تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع،

* الاختبار الثاني: الفرضية العدمية: القيمة المضافة للزراعة ليس لها تأثير معنوي على الناتج المحلي

الفرضية البديلة: القيمة المضافة للزراعة لها تأثير معنوي على الناتج المحلي الإجمالي

بما أن إحصائية T (student) = 24,06 واحتماليتها = 0 وهي أقل من 1% وبالتالي فهي معنوية ومنه t المحسوبة أكبر من t الجدولية وعليه نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة ونقول إن القيمة المضافة للزراعة لها تأثير معنوي على الناتج المحلي الإجمالي وهو ما يشير إلى أهمية المتغير vaa في تفسير المتغير gdp.

ومن خلال برنامج الافيز 12 يتم صياغة المعادلة الخطية كما يلي:

$$GDP = 66.7449287873 + 5.20042189238 * VAA$$

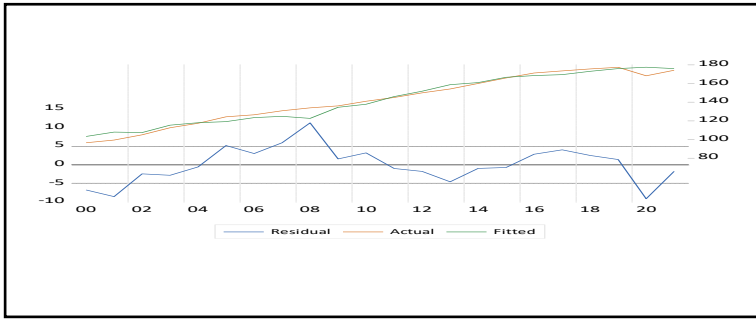
يمكن اختصار المعادلة أعلاه كالآتي:

وبالتالي فقد تم تقدير قيمة $\beta_0 = 66.74$ ، وهي قيمة القاطع أو الثابت
 $\beta_1 = 5.2$ ، و هي معامل القيمة المضافة للزراعة،

وعليه وبعد تقدير المعادلة الخطية بين الناتج المحلي الإجمالي والقيمة المضافة للزراعة يمكننا استخدام هذا النموذج التقديري في عملية التنبؤ المستقبلي، حيث أن زيادة القيمة المضافة للزراعة بدرجة واحدة يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي ب 5,2 درجة [و يفسر ذلك أن ارتفاع القيمة المضافة للزراعة بوحدة واحدة (مليار دولار) يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي ب 5,2 مليار دولار] بخطأ معياري يقدر ب 0,21، كما أنه من خلال هذه المعادلة يمكننا التنبؤ بالقيم المستقبلية للناتج المحلي الاجمالي بحسب السنوات المراد التنبؤ بها.

-المرحلة الثانية: نموذج تصحيح الخطأ (تقدير نموذج العلاقة في المدى القصير) أو ما يسمى ECM: من أجل تجسيد هذه المرحلة نقوم أولاً بدراسة سلسلة البواقي ثم نقوم بتقدير النموذج:

الشكل رقم(02) يوضح توزيع سلسلة البواقي



المصدر: مخرجات برنامج افيزوز 12

تفسير: سلسلة البواقي ممثلة باللون الأزرق وهي عبارة عن القيم الحقيقية الممثلة باللون الأحمر مطروحا منها القيم المقدرة والمعبّر عنها باللون الأخضر، ونلاحظ أنها تتوزع بشكل جيد ومقبول عدا بعض التذبذبات (سنة 2000-2001، و سنة 2008 و سنة 2020) حيث يفسر ذلك بوجود بعض المشاكل أو الصدمات في الاقتصاد و التي تتسبب فيها مجموعة مختلفة من العوامل الاقتصادية و السياسية و الطبيعية، و بما أن الخط الممثل للقيم الحقيقية و الخط الممثل للقيم المقدرة يسيران باتجاه واحد و تقريبا متماثلان فإننا نستنتج أن للنموذج المقدّر قدرة عالية

على التنبؤ. بعدما رأينا شكل توزيع سلسلة البواقي نقوم كخطوة موالية باختبار استقرار سلسلة البواقي ثم تقدير النموذج،

*اختبار استقراريه سلسلة البواقي: سوف نستخدم اختبار الاستقرارية Kwiatkowski-Schmidt-Shin وPhillips حيث يتضمن فرضيتين هما:

الفرضية العدمية: سلسلة البواقي والمسماة ET مستقرة

الفرضية البديلة: سلسلة البواقي غير مستقرة أو بها جذر الوحدة

من نتائج اختبار استقرار البواقي نجد أن قيمة إحصائية LM المحسوبة = 0,123883 وهي أصغر من جميع القيم الحرجة وبالتالي نقبل فرضية العدم ونقول إن سلسلة البواقي مستقرة عند المستوى.

نتيجة: بما أن سلسلة البواقي مستقرة فهذا يعني أنه يوجد تكامل مشترك بين متغيرات النموذج vaa, gdp (cointegrated) كذلك وجود علاقة توازنية طويلة المدى بالنسبة للمتغيرين. ونقوم بمجموعة من الاختبارات للتأكد من صلاحية معادلة الانحدار المقدر،

*اختبار التوزيع الطبيعي:

الفرضية العدمية: بواقي التقدير تتبع التوزيع الطبيعي

الفرضية البديلة: بواقي التقدير لا تتبع التوزيع الطبيعي

من خلال نتائج برنامج افيز 12 نستنتج أن: القيمة الاحتمالية = 0,9 وهي أكبر تماما من 0,05 (5%) كما أن قيمة $jarque-berra = 0,01$ وهي أصغر من القيمة الجدولية ومنه نقبل الفرضية العدمية ونقول إن بواقي التقدير تتبع التوزيع الطبيعي.

*اختبار الارتباط الذاتي:

الفرضية العدمية: لا يوجد ارتباط ذاتي بين بواقي التقدير

الفرضية البديلة: يوجد ارتباط ذاتي بين بواقي التقدير

نستنتج من مخرجات برنامج الافيز 12 أن إحصائية كاي مربع $(chi-square) = 0,06$ وهي أكبر تماما من 5% ونستنتج أن القيم المحسوبة أصغر من القيم الجدولية، معنى ذلك أننا نقبل الفرضية العدمية ونحكم أنه لا يوجد ارتباط ذاتي بين بواقي التقدير وهو ما تؤكد إحصائية داربن واتسن التي = 1,834857 وهي قيمة قريبة جدا من 2 وتعني أنه لا يوجد ارتباط متسلسل.

* اختبار تجانس تباين الأخطاء:

الفرضية العدمية: يوجد تجانس بين الأخطاء

الفرضية البديلة: لا يوجد تجانس بين الأخطاء

نستنتج من مخرجات برنامج الافيز 12 أن إحصائية كاي مربع (chi-square)=0,95

و هي أكبر تماما من 5% و نستنتج أن القيم المحسوبة أصغر من القيم الجدولية و بالتالي نقبل

الفرضية العدمية و نقول أنه يوجد تجانس و بالتالي ثبات التباين.

نستنتج من الاختبارات السابقة أن هذه المعادلة المقدرة صالحة للتحليل وهي خالية من مشاكل

التحليل القياسي.

*تقدير نموذج تصحيح الخطأ: يتم تقدير نموذج تصحيح الخطأ من خلال العلاقة التالية:

$$\Delta gdp_t = \beta_0 + \alpha_1 \Delta vaa_t + \alpha_2 e_{t-1} + \mu_t$$

باستخدام برنامج افيز من أجل تقدير المعادلة في المدى القصير ينتج لدينا:

$$DGDP = 2.98621594341 + 1.10456556464 * DVAA - 0.297251203095 * ET(-1)$$

هذه المعادلة يمكن صياغتها:

$$\Delta gdp_t = 2,98 + 1,10 \Delta vaa - 0,29 e_{t-1} + \mu_t$$

يمكن تفسير معادلة تصحيح الخطأ (التقدير) كما يلي:

هذه المعادلة توضح تأثير القيمة المضافة للزراعة في الوقت الحالي على الناتج المحلي الإجمالي،

حيث نلاحظ أن:

- كل المتغيرات احصائيا تختلف عن الصفر عند مستوى معنوية 5%،

- معامل تصحيح الخطأ (0,29-) اشارته سالبة ومعنويا يختلف عن الصفر ويفسر هذا المعامل

معنوية النموذج المقدر ومنه فإننا نقبل التمثيل به لتصحيح الخطأ، وتشير الإشارة السالبة إلى

وجود علاقة توازنية في المدى الطويل، كذلك يبين هذا المعدل بأنه بمعدل 29% سنويا يصحح

الاختلال الواقع بين الأجل الطويل والأجل القصير، أي يدرك التوازن بهذا المعدل سنويا، ومنه

فهو يعكس سرعة تكيف النموذج في الانتقال من المدى القصير إلى المدى الطويل.

5. الخاتمة:

تطرقنا في هذه الدراسة إلى إبراز دور القطاع الفلاحي كآلية لتحقيق التنوع الاقتصادي في

الجزائر، و قد تحققت فرضيات الدراسة، إذ تبين أن للقطاع الفلاحي أهمية كبرى في الاقتصاد

الوطني و أن له تأثير إيجابي في الناتج المحلي الإجمالي و هو ما يفسر أن القطاع الفلاحي يعد آلية فاعلة في تحقيق التنوع الاقتصادي، حيث أثبتت الدراسة القياسية أن القطاع الزراعي له تأثير كبير على الناتج المحلي الإجمالي وإن كان ذلك في الواقع يبدو ضعيفا غير أنه على مدى سنوات في المستقبل القريب ومع الإرادة السياسية الصادقة سوف يتحقق ذلك وهو ما يدفع بالدولة إلى الاهتمام أكثر بالقطاع الفلاحي حتى ترتفع نسبة مساهمته في الناتج الوطني كذلك فإن النموذج القياسي المقترح في هذه الدراسة يسمح لنا بالتنبؤ المستقبلي، و هو ما يساعد في إعداد الخطط و البرامج التي تسمح من جهة من تحقيق التنوع الاقتصادي والرفع من مساهمة القطاع الفلاحي و مردوديته في الاقتصاد الوطني من جهة ثانية، و قد اسفرت هذه الدراسة على تحقق الفرضيات الواردة بالمقدمة و تماشيها و مطابقتها للنظرية الاقتصادية.

1.5. نتائج الدراسة: خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج ندرجها في الآتي:

- تتمتع الجزائر بالعديد من الإمكانيات التي تؤهلها لتحقيق سياسة التنوع الاقتصادي،
- الدراسة القياسية أثبتت وجود تأثير إيجابي للقيمة المضافة للزراعة على الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي القطاع الفلاحي يساهم إيجابيا في تحقيق التنوع الاقتصادي بالجزائر على المدى البعيد،
- للقطاع الفلاحي دور مهم جدا في رفع درجة التنوع الاقتصادي بالجزائر،
- القطاع الفلاحي هو آلية ذات أهمية قصوى لتحقيق التنوع الاقتصادي، وله دور فاعل في ذلك.

2.5. التوصيات:

- خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من التوصيات او التدابير إن صح التعبير التي قد تساهم في الرفع من مردودية القطاع الفلاحي وتحقيق التنوع الاقتصادي بالجزائر نجملها في الآتي:
- للقطاع الفلاحي أهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني لذلك لابد من الاهتمام به أكثر والتركيز عليه للرفع من نسبة مساهمته في الناتج المحلي وبالتالي تحقيق التنوع الاقتصادي،
- تشجيع الاستثمار في مجال الفلاحة من خلال منح التحفيزات الجبائية وسن القوانين المنظمة للاستثمار الفلاحي بهدف استقطاب الشباب الراغب في انشاء مؤسسات أو تعاونيات فلاحية بما يتماشى مع مصلحة المستثمرين والدولة معا،
- تجسد استراتيجية التنوع الاقتصادي بالجزائر عن طريق تفاعل جميع القطاعات الاقتصادية ورفع مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، وضرورة تنوع الصادرات وإحلال الواردات من خلال التشجيع على الاستثمار في جميع القطاعات للرفع من معدل المردودية والقيمة المضافة،

6. قائمة المراجع

المواقع الإلكترونية:

<https://data.albankaldawli.org>. (2023, fevrier 23).
<https://data.albankaldawli.org>. (2023, fevrier 23). Récupéré sur
<https://data.albankaldawli.org/indicator/NV.AGR.TOTL.ZS>
 Récupéré sur <https://www.aps.dz/ar/economie>. (2023,
<https://www.aps.dz/ar/economie/105053-2021-04-12-14-23-04>

المؤلفات:

-طهراوي فريد. (2017). الاقتصاد القياسي، مطبوعة جامعية. جامعة البويرة، -المنظمة العربية للتنمية
 الزراعية. (2021). الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية. المجلد،
 29،30،31،33،34،37،38،39،41

المؤتمرات:

-آثيرة براساد، سلمى رفا، د. ناصر سعيدي، (2023). مؤشر التنوع الاقتصادي العالمي
 (GlobalEconomic Diversification Index) القيمة العالمية للحكومات بالتعاون مع كلية
 محمد بن راشد للإدارة الحكومية، 15.

-ممدوح عوض الخطيب. (2014). التشريع و النمو في الاقتصاد السعودي، المؤتمر الأول لكلليات إدارة
 الأعمال بجامعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. قسم الاقتصاد، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك
 سعود الرياض. 6

-الجبوري ح. ع. (2016, 12 28). التنوع الاقتصادي وأهميته للدول النفطية، مركز الفرات للتنمية و
 الدراسات، الاستراتيجية: [Récupéré sur https://papital voice.com](https://papital voice.com)
<http://papitalvoice.com>

المقالات:

-الشارف بن عطية، حاكمي بوحفص. (2018). التنوع الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية لتأثير
 القطاعات الأساسية لشركة ريفنتينف خارج المحروقات خلال الفترة 1990،2017، مجلة دفاتر اقتصادية،
 المجلد -10 العدد 2، 324

-صدام ركابي، فريدة عزازي. (2019). واقع القطاع الفلاحي في الجزائر دوره في تمويل الاقتصاد الوطني -
 دراسة قياسية باستعمال منهجية الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة (ARDL) للفترة 1990-2015،
 مجلة المالية و الأسواق، المجلد 5، العدد 10، 279

-يحيياوي عبد الحفيظ. (2022). القطاع الفلاحي و محددات التنوع الاقتصادي في الجزائر، مجلة دراسات
 اقتصادية، المجلد 16، العدد 1، 499